جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير

تحت الرعاية السامية للسيد رئيس الجامعة
الأستاذ الدكتور عمر فرحاتي

الملتقى الوطني
حـــول
إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

المحاور

المحور الأول: دراسة أشكال و وسائل دعم الدولة الجزائرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الثاني: الصعوبات والعراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المحور الثالث: متطلبات استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

المحور الرابع: المعايير المحاسبية الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الخامس: دور الهيئات الحكومية في إستدامة المؤسسات.

المحور السادس: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومسؤوليتها المتعلقة بالإستدامة البيئية .

المحور السابع: قياس مؤشرات إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الثامن: الحلول والمقترحات لإستدامة المؤسسات الجزائرية

يـــومي
07/06
ديسمبر 2017

قاعه المحاضرات الكبرى ابوالقاسم سعد الله
بالقطب الجامعي بالشط

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي-
كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير

الملتقى وطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
رئيس الملتقى	د. عوادي مصطفى
رئيس اللجنة العلمية	د. يونس الزين
مقرر اللجنة العلمية	د. رضا زهواني
رئيس اللجنة التنظيمية	د. موسى جديدي
نائب رئيس اللجنة التنظيمية	د. لعبيدي مهاوات
تاريخ إنعقاد الملتقى	يومي 06 و 07 ديسمبر 2017
البريد الإلكتروني للملتقى	Durabilite39@gmail.com

بطاقة معلومات المداخلة			
المحور رقم - 1 -	دراسة أشكال ووسائل دعم الدولة الجزائرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة		
عنوان المداخلة	هيئات ضمان التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر		
الإسم واللقب	خوني رابح	حريد رامي	سلامة سارة
المؤهل العلمي	أستاذ دكتور	دكتور	دكتور
الوظيفة	أستاذ التعليم العالي	أستاذ محاضر قسم ب	أستاذة مؤقتة
التخصص	/	/	/
المؤسسة	جامعة محمد خيضر - بسكرة	المركز الجامعي لميلة	جامعة عنابة
ملاحظات	/	/	/

هيئات ضمان التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

الملخص:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محركا أساسيا لعجلة النمو الاقتصادي ومساهما حيويا للناتج المحلي الإجمالي، كما تعتبر هذه المؤسسات مصدرا أساسيا لتنمية مهارات الابتكار والإبداع وتوفير فرص العمل،لذلك أولت دول كثيرة هذه المؤسسات اهتماما متزايدا وقد نتج عن هذا الاهتمام نمو كبير في أعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معظم دول العالم. وعلى غرار هذه الدول، أدركت الجزائر مكانة وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصادها، ولهذا سعت لتوفير مناخ تنظيمي وتشريعي مناسب يكفل نمو وتطور هذه المؤسسات، ويؤهلها للقيام بالدور المنوط بها على أكمل وجه. مع ذلك تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر العديد من المشاكل والتحديات التي تعترض نشأتها ونموها، حيث تواجه هذه المؤسسات غالبا صعوبات في الحصول على قروض مصرفية طويلة الأجل، والسبب في ذلك يرجع بالأساس إلى الخصائص التي تتميز بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تدفع البنوك إلى الإحجام عن إقراضها.

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء علىهيئات ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (CGCI& FGAR)باعتبارها واحدة من تلك الحلول التي تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الجدوى الاقتصادية من الحصول على القروض، من خلال التخفيف من مشكل عدم تماثل المعلومات وتكاليف المعاملات والضمانات التي تعد من أكبر عقبات التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الكلمات المفتاحية:المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،الضمانات، عدم تماثل المعلومات، هيئات ضمان التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

Résumé:

Les petites et moyennes entreprises, et en particulier l'industrielles, sont considérées comme un facteur essentiel et crucial dans la réalisation du développement économique en raison de ses avantages dans les domaines de compétences organisationnelles, la grande capacité de créativité et d'innovation, offrir des possibilités d'emploi… etc. Par conséquent, de nombreux pays ont attribué à ces entreprises un intérêt croissant, et le résultat de cette attention une croissance importante du nombre des petites et moyennes entreprises dans la plupart des pays du monde. L'Algérie a également pris conscience de la stature et l'importance des petites et moyennes entreprises dans son économie, et c'est pour ça elle a cherché de fournir un environnement réglementaire et un cadre législatif approprié qui assurer la croissance et le développement de ces entreprises, et les qualifie pour faire jouer leurs rôle au maximum, mais en dépit de cela,les petiteset moyennes entreprises en Algérieconfrontent nombreux problèmes etdéfis qui accablent sacréationet sa croissance, quecesinstitutionsont souvent des difficultésà obtenir des créditsbancaires à longterme, et la cause dans ce cas là est principalement dueaux caractéristiques despetites et moyennes entreprises qui pousseles banquesà s'abstenir de crédit.

L'étude a pour objet de mettre la lumière sur lesinstitutions de garantie du financement pour les pmecomme une de ces solutions qui aident les petites et moyennes entreprises à la faisabilité économique d'obtenir de crédits, à travers de réduire le problème de l'information asymétrique et les coûts de transaction qu'on la considère parmi les plus grands obstacles de financement bancaire pour les petites et moyennes entreprises.

Mots clés:*Les petites et moyennes entreprises, les garanties, information asymétrique, institutions de garantie du financement pour les petites et moyennes entreprises.*

تمهيـد:

تعتبرالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة الصناعية منها عاملا أساسيا ومحوريا في تحقيق التنمية الاقتصادية لما تتمتع به هذه المؤسسات من مزايا في مجالات المهارات التنظيمية والقدرة الكبيرة على الإبداع والابتكار والتعرف على أحوال السوق لقربها من المتعاملين وقدرتها على إنتاج سلع وخدمات تعتبر مدخلا لإنتاج سلع وخدمات أخرى وتوفير فرص عمل وغيرها من المزايا، لذلك أولت دول كثيرة هذه المؤسسات اهتماما متزايدا وقدمت لها العون والمساعدة بمختلف السبل ووفقا للإمكانيات المتاحة، ونتج عن هذا الاهتمام نمو كبير في أعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معظم دول العالم.

وعلى غرار هذه الدول، أدركت الجزائر مكانة وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصادها، ولهذا سعت لتوفير مناخ تنظيمي وتشريعي مناسب يكفل نمو وتطور هذه المؤسسات، ويؤهلها للقيام بالدور المنوط بها على أكمل وجه، إلا أنه وبالرغم من ذلك فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لا تزال تواجه العديد من المشاكل والصعوبات التي تعيق نشأتها ونموها يأتي على رأسها مشكل التمويل، حيث تجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر صعوبات كبيرة في الحصول على قروض مصرفية طويلة الأجل خاصة في مراحل نشأتها الأولى.

وسعيا منها لتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحقيق التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات قامت السلطات الجزائرية بتهيئة المناخ المناسب لنشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومنح تسهيلات لها من أجل النمو والتطور وذلك من خلال إنشاء العديد من الوكالات والصناديق التي تعمل على دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بينها هيئات ضمان التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي ينحصر دورها فيتسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على قروض مصرفية طويلة الأجل.

وعلى ضوء ما تقدم، يمكن حصر إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

إلى أي مدى تساهم هيئات ضمان التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تسهيل حصول هذه الأخيرة على القروض المصرفية ؟

وتهدف الدراسة إلى:إيضاح أهم ملامح وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها في الجزائر، كما تهدف إلى تسليط الضوء على أهم معوقات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر،بالإضافة إلى التعريف بهيئات ضمان التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال توضيح وإبراز الآليات التي تستخدمها لضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الجدوى الاقتصادية.

وتنطلق الدراسة من فرضية مفادها:أن وجود هيئات ضمان التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطةسيسهم في معالجة المشكلات الأساسية المؤثرة سلبا على نمو وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وسيزيد من فعالية وكفاءة دورها في عملية التنمية.

وسنتطرق خلال دراستنا هاته بمعالجة النقاط التالية، والتي نراها ذات صلة مباشرة بالإشكالية المطروحة:

المحور الأول:المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مفهومها وخصائصها

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي مؤسسات ذات رأس مال صغير نسبيا، تدار في الغالب من قبل مالكها، وتمارس نشاط اقتصادي باستخدام عدد قليل من العمال.

ومن أهم المعايير التي يتم الرجوع إليها لتحديد طبيعة حجم المؤسسة ما يلي:

- ✓ عدد العمال في المؤسسة؛
- ✓ حجم رأس المال؛
- ✓ حجم الإنتاج والمبيعات؛

✓ الهيكل الإداري وطبيعة ملكية المؤسسة.

ويختلف تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب هذه المعايير من دولة لأخرى، بل وداخل البلد الواحد. فالبنك الدولي يصنف المؤسسة الصغيرة إذا كان عدد عمالها لا يزيد عن 50 عاملا، وإجمالي أصولها وإجمالي مبيعاتها لا يتجاوز 3 مليون دولار، أما المؤسسة المتوسطة فهي تلك المؤسسة التي لا يتجاوز إجمالي أصولها واجمالي مبيعاتها 15 مليون دولار وعدد عمالها لا يزيد عن 300 عاملا[1]. أما منظمة جنوب شرق أسيا فتصنف المؤسسة الصغيرة إذا قل عدد العمال فيها عن 49 عامل، وبأنها مؤسسة متوسطة الحجم إذا كان عدد العمال يزيد عن 50 عامل ويقل عن 99 عامل[2].

وفي الجزائر، تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات، والتي تشغل من 1 إلى 250 شخصا، وأن لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري (02) دينار، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة (500) مليون دينار، وتستوفي معايير الاستقلالية[3].

وتتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ببعض الخصائص، نذكر منها:

- **خصائص تتعلق بطبيعة العلاقة بين العملاء والمستخدمين**: تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من الخصائص التي تتعلق بطبيعة العلاقة التي تربطها مع العملاء، ومن أهم مظاهرها نجد:

- **الطابع الشخصي لخدمة العميل**: تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقلة عدد العاملين فيها ومحلية النشاط، هذا يؤدي إلى وجود نوع من الألفة والمودة والعلاقة الطيبة بين المؤسسة والعملاء، ورفع التكلفة وتجاهل الألقاب الرسمية عند الحديث، وأحيانا كثيرة قبل الحديث عن العمل والتجارة أو بعده يدور حديث حول خصوصيات كل منهم فهذا الأمر يجعل تقديم الخدمة أو المنتج والسلعة يتم في جو يسوده طابع الصداقة[4]. ويرجع تفضيل العملاء للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كثير من الأحيان إلى هذه الخصوصية، والمتمثلة في الطابع الشخصي في التعامل وتقديم المنتج أو الخدمة بصورة شخصية، وقد يكون هذا الأمر السبب الرئيسي في توقيف التعامل مع هذه المؤسسات إذا أساء أصحابها أو ممثلوها التعامل مع أحد العملاء دون أن يولي أهمية لنوع وجودة المنتوج أو الخدمة[5].

- **المعرفة التفصيلية للعملاء والسوق**: سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محدود نسبيا والمعرفة الشخصية بالعملاء يجعل من الممكن التعرف على شخصياتهم واحتياجاتهم التفصيلية وتحليل هذه الاحتياجات وكذا دراسة اتجاهات تطورها في المستقبل وبالتالي سرعة الاستجابة لأي تغير في هذه الاحتياجات والرغبات واستمرار هذا التواصل وهذه المعرفة تضمن لهذه البيانات التحديث المستمر، ولهذا لا يتفاجآ المالك المسير للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة بالتغيرات في الرغبات والاحتياجات والظروف بصفة عامة، عكس المؤسسات الكبيرة التي تقوم بالتعرف على رغبات واحتياجات عملاءها عن طريق ما يسمى ببحوث السوق، إلا أن السوق في تغير مستمر وبالتالي لابد من استمرار هذه البحوث وهذا أمر مكلف للغاية، مما يجعل المؤسسات الكبيرة تقوم بهذه العملية على فترات متباعدة، الأمر الذي يفقد ولو نسبيا قدرة هذه المؤسسات على متابعة التطورات التي تحدث على رغبات واحتياجات العملاء[6].

- **المنهج الشخصي في التعامل مع العمال**: من المزايا التي تتمتع بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تجعلها تتفوق على المؤسسات الكبيرة هي العلاقات الشخصية القوية التي تربط المالك المسير للمؤسسة بالعمال نظرا لقلة عددهم وأسلوب وطريقة اختيارهم والتي تقوم على اعتبارات شخصية إلى درجة كبيرة. ويساعد صغر عدد العمال على الإشراف المباشر عليهم من طرف المالك المسير للمؤسسة، مما يجعل التصرفات سريعة والقرارات فورية تتلاءم مع طبيعة المشكلة أو الموقف. كما تتميز هذه المؤسسات بمشاركة العمال صاحب المؤسسة الصغيرة مشاكله في العمل، ويتجلى ذلك في كثير من الأحيان في تأخر الأجور، أوالعمل لساعات إضافية، أو تحمل ظروف العمل الغير مريحة إلى حين تحسن الأمور[7].

خصائص تتعلق بالإدارة والتنظيم: تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من الخصائص التي تتعلق بالإدارة والتنظيم، ومن أهم مظاهرها نجد:

- **الجمع بين الإدارة والملكية:** إن صاحب المؤسسة الصغيرة والمتوسطة يكون دائما حاضرا ومشاركا في كل ميادين التسيير ويكون في اتصال مباشر مع كل عضو من أعضاء المؤسسة، حيث يظهر كعنصر أساسي الذي لا يمكن تجاوزه في كل القرارات المرتبطة بتنظيم أو تسيير المؤسسة[8]، كما أن اتخاذ القرارات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تميل إلى المركزية العالية في عمليات التخطيط بشكل عام، والتخطيط الاستراتيجي بشكل خاص، وتتركز في أيدي الإدارة العليا الممثلة في المالك المسير، ومن العوامل المفسرة لإتباع هذا النوع من المؤسسات للمركزية عند ممارستها لأنشطتها هو سريان الجمع بين الإدارة والملكية[9].
- **سهولة وبساطة التنظيم:** تدار المؤسسة الصغيرة والمتوسطة عادة من طرف شخص واحد أو عدد من الأشخاص لذلك تتسم الإدارة بالمرونة وسهولة اتخاذ القرارات، كذلك ارتفاع مستوى العلاقة الشخصية بين أصحاب هذه المؤسسات والعمال وكذا ارتفاع مستوى الاتصال (صعودا ونزولا)، كل هذا جعل من الهيكل التنظيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسيط وغير معقد[10].

خصائص ناتجة عن الحجم الصغير والمتوسط: تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من الخصائص الناتجة عن الحجم الصغير والمتوسط، ومن أهم مظاهرها نجد:

- **سهولة الإنشاء والتنفيذ ومحدودية الانتشار الجغرافي:** حيث يمكن لأي شخص عادي، وبرأس مال محدود جدا، أن يقيم عملا يدر عليه دخلا كافيا لإعالة أسرته، فهو يستطيع الحصول على الترخيص بسهولة، وبدون الحاجة إلى دراسات ووثائق، كما لا تحتاج أيضا إلى أنظمة معقدة لإدارة العمل، حيث يمكنه ببساطة خدمة منطقة صغيرة[11]، كما أنها تتميز بسهولة تنفيذ المباني وتركيب خطوط الإنتاج من مكائن ومعدات، وانخفاض المصاريف الإدارية وسهولة تصميم هياكلها التنظيمية[12]، بالإضافة إلى ذلك فإن معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكون محلية أو جهوية النشاط، وتكون معروفة بشكل كبير في المنطقة التي تعمل فيها وتقام لتلبية احتياجات المجتمع المحلي وهذا ما يؤدي إلى تثمين الموارد المحلية واستغلالهاالاستغلال الأمثل، والقضاء على مشكلة البطالة وتوفير المنتجات والخدمات للأفراد محليا[13].
- **الحرية المتاحة للمؤسسين والإدارة في التعامل مع المواقف المختلفة:** إن هذه الخاصية تجعل العديد من المستثمرين والأفراء والمجموعات تفضل إقامة مؤسسات صغيرة خاصة بهم بدلا من العمل كموظفين وأجراء لدى الغير، حيث أن هذه الحرية نجدها متجسدة بالعديد من المزايا مثل اختيار أسلوب الإدارة ومنهجها، كما تتيح إمكانية العمل وفق الطريقة الملائمة، وكذلك ميزة الاستفادة من العائد والأرباح المتحققة[14].
- **تمتاز بالمرونة والمقدرة على تغيير النشاط بسهولة وسرعة:** تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأن لديها مستويات هرمية محدودة وعدد قليل من الموظفين، الأمر الذي أدى إلى عدم وجود أليات بيروقراطية رسمية جامدة تجعل عملية التغير نحو الأحسن والأفضل تجري بطريقة أفضل وأسرع، هذه المرونة تمكن من الاستفادة السريعة من الفرص المتاحة في السوق، أي لديها القدرة على التحول إلى إنتاج سلع وخدمات أخرى تلبي رغبات وأذواق المستهلكين، عكس المؤسسات الكبيرة التي يصعب عليها تغيير خطط وبرامج وخطوط إنتاجها[15].
- **تحقق الأمان الوظيفي:** إن الدولة لا تقوم بتعيين المتخرجون من الجامعة إلا نادرا، وبالتالي فإن المشكلة التي تواجه ألاف بل ملايين المتخرجين الأن هي إيجاد منصب عمل، وعلى هذا فإن الفرد عندما يفكر وهو طالب في مشروع صغير، فهو بهذا يحل أهم مشكلة في حياته الأن وهي الحصول على فرصة وظيفية متميزة، وبالطبع إذا توافرت هذه الفكرة يكون قد حقق الأمان الوظيفي لنفسه ولغيره فيما بعد[16].
- **القدرة الكبيرة على الابتكار والتجديد:** تحتاج المنافسة الشرسة في اقتصاد السوق وخاصة مع الشركات متعددة الجنسيات وفروعها في الأسواق المحلية إلى ضرورة قيام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور فعال في التجديد والابتكار وتمييز المنتجات والخدمات حتى تصبح ذات

علامة تجارية وخصائص وطابع مميز، وهو المسار الذي سلكته هذه المؤسسات وذلك باعتمادها في الكثير من الأحيان على الابتكار والإبداع في منتجاتها، ومساهمتها في التطور التكنولوجي والبحث العلمي خاصة في مجالات التكنولوجيا الجديدة من خلال تركيزها على التفوق في مجالات العمل، وتشجيع العمال على الاقتراح وإبداء الرأي والاستفادة من مقترحات العملاء وتجارب الأخرين[17]، ومن جهة أخرى ارتفاعقدرة أصحابها أيضا على الابتكارات الذاتية في مشروعاتهم ففي اليابان مثلا تعود نسبة 52 % من الابتكارات إلى أصحاب هذه المؤسسات[18].

- **تمتاز بالكفاءة والفعالية وتلبي طلبات المستهلكين:** تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بكونها معبئا فعالا للموارد البشرية والمادية، نظرا لتوافر الظروف التي تحقق لها الكفاءة والفعالية بدرجات أعلى مما في المؤسسات الكبيرة، وتتحقق هذه الكفاءة والفعالية عن طريق قدرتها على الأداء والإنجاز في وقت سريع وقصير نسبيا والتعامل المباشرة بين المالك المسير والأطراف الأخرى (العمال، العملاء، الموردين وغيرهم)، مما يحقق مزايا الاتصال والقدرة على التأثير السريع[19]. هذا وتقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتلبية طلبات المستهلكين خاصة ذوي الدخل المنخفض بتوفير السلع والخدمات البسيطة المنخفضة التكلفة، في حين نجد أن أغلب المؤسسات الكبيرة تميل إلى الإنتاج بصفة رئيسية من أجل تلبية رغبات المستهلكين ذوي الدخل العالي نسبيا، لهذا فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعمل على التقليل من أوجه عدم المساواة وهذا بتوفير وتلبية الحاجات الأساسية لذوي الدخل المنخفض من جهة، ومن جهة أخرى تؤمن هذه المؤسسات صياغة علاقة واضحة بين العاملين في هذه المؤسسات وبين المستهلكين، وبالتالي زيادة قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على فهم واستيعاب احتياجات هؤلاء المستهلكين والعمل الجاد على إشباعها وتلبيتها[20].

بعدما تناولنا الخصائص التي تميز المؤسسات الص وا لم، سنقوم بإجراء مقارنة بسيطة بينها وبين المؤسسات الكبيرة، وذلك للوقوف على نواحي الاختلاف بينهما والتي يلخصها الجدول الموالي:

الجدول رقم (01): مقارنة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة

أوجه الاختلاف	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	المؤسسات الكبيرة
الحجم	صغير إلى متوسط؛	كبير؛
الإدارة	شخص واحد أو فريق مصغر؛	فريق موسع مع تعدد المستويات؛
مصادر رأس المال	محدودة؛	وافرة؛
التقارير السنوية	مراجعة محلية للحسابات أو لا وجود لمراجعة؛	مراجعة الحسابات من قبل أحد المصادر الخمسة العالمية؛
تقييم الشركة	على الأرض وعبر التشبيك المحلي؛	على أساس تقارير سنوية وتقارير المحللين والمقالات..الخ؛
البيئة	محلية / اقليمية؛	دولية؛
مصادر التمويل	محدودة؛	وافرة؛
السوق	سوق محلي / اقليمي؛	سوق وطني / أو دولي؛
الاستراتيجية	بديهية تعتمد على الحدس؛	رسمية تسعى إلى تحقيق أهداف محددة؛
الرقابة	مركزية بدون أنظمة.	أنظمة مركزية ولامركزية.

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

– اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا، **البرامج المالية للمنشأة الصغيرة والمتوسطة في البلدان الأعضاء بمنطقة الإسكوا**، الأمم المتحدة، 2004، ص 07. متاح على الرابط التالي:

http://www.escwa.un.org/information/publications/edit/upload/E_ESCWA_SDD_12_2_A.pdf

- Robert WTTERWULGHE, **La pme une entreprise humaine**, De Boeck université, Bruxelles, Belgique, 1998, p : 21.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تختلف عن المؤسسات الكبيرة في نواحي عديدة، فمن الناحية الإدارية نجد أن الإدارة ترتبط بشخص واحد في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي يكون أكثر حرصا على استمراريتها وبقائها، كما أن الرقابة تكون مركزية بدون أنظمة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك كونها تفتقد إلى هيكل تنظيمي ومستويات إشراقية، أما فيما يخص نواحي النشاط فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتصف بقلة رأس المال المطلوب لإنشائها، حيث تعتمد غالبا على التمويل غير الرسمي من أسرة المالك المسير أو أصدقائه في المراحل الأولى من نشأتها.

المحور الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

لقد تأكد اليوم أكثر من ذي قبل بما لا يدع الشك أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصبحت تلعب دورا متناميا في الاقتصاد الوطني بكل قطاعاته مقارنة بالسنوات السابقة، ويترجم هذا الدور في مناصب الشغل الجديدة التي يتم خلقها كل سنة وزيادة مستوى القيمة المضافة على المستوى الوطني، بالإضافة إلى توفير الحاجيات الوطنية من السلع المختلفة مما يساهم في احلال الواردات وزيادة الصادرات خارج المحروقات.

أولا– مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق مناصب الشغل: يوضح الجدول الموالي مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق مناصب الشغل خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2006 وحتى السداسي الأول من سنة 2013.

الجدول رقم (02): تطور مناصب الشغل المصرح بها حسب طبيعة الم والم خلال المدة 2006–2013

طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة		المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة		المجموع الجزئي	الم ص والم العمومية	المجموع
		الأجراء	أرباب المؤسسات			
2006	العدد	708136	269806	977942	61661	1039603
	%	68.12	25.95	94.07	5.93	100
2007	العدد	771037	293946	1064983	57146	1122129
	%	68.71	26.20	94.91	5.09	100
2008	العدد	841060	392013	1233073	52786	1285859
	%	65.41	30.49	95.89	4.11	100
2009	العدد	908046	586903	14949449	51635	1546584
	%	58.71	37.95	96.66	3.34	100
2010	العدد	958515	618515	1577030	48656	1625686
	%	58.96	38.05	97	3	100
2011	العدد	1017374	658737	1676111	48086	1724197
	%	59	38.21	97.21	2.79	100
2012	العدد	1089467	711275	1800742	47375	1848117
	%	58.95	38.49	97.44	2.56	100
2013	العدد	1121976	747387	1869363	46132	1915495
	%	58.57	39.02	97.59	2.41	100

Source: Ministère de l'Industrie, de la Petite et Moyenne Entreprise et de la Promotion de l'Investissement, Bulletin d'information statistique pour les années 2006 à juin 2013.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن عدد مناصب الشغل التي تم استحداثها من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يقدر بـ 1039603 منصب شغل حتى نهاية السداسي الثاني من سنة 2006، وحتى نهاية السداسي الأول من سنة 2013بلغ عدد مناصب الشغل المستحدثة 1915495 منصب شغل، أي بنسبة زيادة قدرها 84.25%خلال السبع سنوات ونصف المأخوذة كعينة للدراسة، وهي زيادة جد معتبرة تجعل من قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محور اهتمام ودعم. كما نلاحظ أيضا من الجدول السابق أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة

(الأجراء وأرباب المؤسسات) تحتل المرتبة الأولى في توفير مناصب الشغل بنسبة لا تقل في المتوسط عن 96%، بالإضافة إلى ذلك فإن عدد مناصب الشغل التي توفرها هذه الأخيرة في تزايد مستمر من سنة لأخرى وذلك بمعدل نمو سنوي متوسط يقارب 0.53%سنويا، وتأتي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية في المرتبة الثانية من حيث عدد مناصب الشغل المستحدثة، فهذه الأخيرة لم تساهم خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2006 وحتى السداسي الأول من سنة 2013 إلا بنسبة سنوية متوسطة بلغت 3.65%من العمالة الاجمالية، كما أن عدد مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية في تناقص مستمر من سنة لأخرى وذلك نتيجة لتراجع عدد هذه المؤسسات في الجزائر.

ثانيا– مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة الصادرات: يمكن توضيح مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة الصادرات خارج المحروقات من خلال الجدولالموالي:

الجدول رقم (03): أهم المنتوجات المصدرة خارج المحروقات خلال المدة 2006–2013

الوحدة: مليون دولار أمريكي.

السنوات / المنتوج	2009		2010		2011		2012		2013	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
الزيوت والمواد الأخرى الناتجة عن تقطير الزفت	311.79	29.25	518.69	32.04	836.01	40.54	909.17	41.57	721.55	51.43
النشادر المنزوعة الماء	147.00	13.79	257.09	15.88	371.73	18.03	481.21	22.00	223.43	15.93
سكر الشمندر	7.00	0.66	231.35	14.29	265.23	12.86	207.97	9.51	174.48	12.44
فوسفات الكالسيوم	75.83	7.11	109.95	6.79	128.34	6.22	152.88	6.99	55.11	3.93
الزنك على شكل خام	36.76	3.45	61.42	3.79	19.05	0.92	14.85	0.68	-	-
الهيدروجين والغازات النادرة	45.76	4.29	42.66	2.63	39.14	1.90	36.04	1.65	27.45	1.96
بقايا وفضلات حديد الزهر	83.00	7.79	39.74	2.45	-	-	-	-	-	-
الكحول غير الحلقية	17.06	1.60	27.50	1.70	41.75	2.02	49.03	2.24	25.95	1.85
الفحوم الحلقية	23.83	2.24	23.07	1.42	-	-	-	-	-	-
المياه المعدنية والغازية	22.30	2.09	22.31	1.38	25.72	1.25	31.13	1.42	17.33	1.24
الزجاج	16.07	1.51	19.88	1.23	-	-	-	-	-	-
الرصاص على شكل خام	4.75	0.45	19.19	1.19	-	-	-	-	-	-
التمور	14.30	1.34	17.55	1.08	23.37	1.13	24.71	1.13	17.48	1.25
الجلود	-	-	-	-	20.33	0.99	14.87	0.68	-	-
الخضر	-	-	-	-	-	-	-	-	18.43	1.31
المجموع الجزئي	805.45	75.56	1390.40	84.80	1771	85.87	1922	87.88	1281.21	91.32
المجموع	1066	100	1619	100	2062	100	2187	100	1403	100

Source: Ministère de l'Industrie, de la Petite et Moyenne Entreprise et de la Promotion de l'Investissement, Bulletin d'information statistique pour les années 2010 à juin 2013.

يتبين لنا من البيانات الواردة في الجدول أعلاه أن هناك زيادة في قيمة الصادرات خارج المحروقات نتيجة لسياسة الانفتاح الاقتصادي التي انتهجتها الجزائر، حيث انتقلت القيمة المضافة الاجمالية للصادرات من 1066 مليون دولار إلى 1619مليون دولار ما بين سنتي 2009و2010، ثم إلى 2062 مليون دولار سنة 2011، لتصل إلى 2187 مليون دولار في نهاية سنة 2012، أي بمعدل نمو سنوي متوسط قارب 28.43، غير أن ارتفاع قيمة الصادرات لا يعني بالضرورة زيادة في حجمها، فقد يكون السبب في ذلك ارتفاع أسعار السلع نتيجة للتضخم، أو بسبب ارتفاع أسعار صرف العملات الأجنبية. كما نلاحظ من الجدول السابق أيضا أن معظم المنتوجات المصدرة خارج المحروقات عبارة عن معادن ومشتقات بترولية، أما المواد الغذائية فهي قليلة جدا كالمياه المعدنية، سكر الشمندر، والخضر.

ورغم الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري إلا أن المستثمرين في هذا القطاع لا تزال تعترضهم العديد من الصعوبات والعراقيل نوجزها في المحور الموالي.

المحور الثالث: معوقات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر العديد من المشاكل والصعوبات التي تعترض نشأتها ونموها، منها ما يرتبط بالمناخ الاستثماري بصفة عامة، ومنها ما يتعلق بخصائص هذا النوع من المؤسسات بصفة خاصة. يوضح الجدول الموالي تصنيف الجزائر دوليا من حيث سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في سنة 2014.

الجدول رقم (04): رتبة الجزائر دوليا من حيث سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في سنة 2014

المؤشر	2013	2014	التغير في الترتيب
إنشاء المؤسسات	159	164	↓ -5
منح رخص الانشاء	136	147	↓ -11
تحويل الملكية	174	176	↓ -2
الحصول على القروض	126	130	↓ -4
حماية المستثمرين	95	98	↓ -3
تسديد الضرائب	173	174	↓ -1
تنفيذ العقود	128	129	↓ -1

Source: Rapport Doing Business 2014, Economy Profile: Algeria, pp: 10-12.

يتبين لنا من الجدول أعلاه أن البنك الدولي صنف الجزائر في المراتب الأخيرة من حيث سهولة ممارسة أنشطة الأعمال، وخاصة بالنسبة لمؤشر تحويل الملكية، حيث صنفت الجزائر في سنة 2014 في المرتبة 176 من أصل 189 دولة شملها التقرير وذلك بعد أن صنفت في المرتبة 174 في سنة 2013، وكذلك الحال بالنسبة لمؤشر إنشاء المؤسسات، حيث صنفت الجزائر في المرتبة 164 مسجلة تراجعا بخمسة مراتب مقارنة بسنة 2013.

يمكن تلخيص أهم الصعوبات والمشاكل التي تقف أمام ترقية وتنمية المؤسسات الصغيرة وا لم فيما يلي:

- **صعوبات الإجراءات الادارية والتنفيذية:** يتطلب نشاط المؤسسة الصغيرة الاستجابة الإدارية السريعة من حيث التنظيم والتنفيذ، ولكن ما نلاحظه هو أن إدارتنا لا تزال بعيدة عن تقديم خدمات بأسرع ما يمكن وبكفاءة عالية، إذ يغلب عليها روح الروتين الممل، مما جعل معالجة الملفات واعتماد المشاريع الصغيرة تتم ببطء كبير، لدرجة أن الكثير منها عطل ولم يحصل على الموافقة في أوانه، مما ضيع على أصحابه وعلى الاقتصاد الوطني فرصا اقتصادية لا تعوض، ومن الأسباب الكامنة وراء ذلك ما يأتي:[21] أولا، الذهنيات أو العقليات لم تتهيأ بعد لهضم واستيعاب وفهم خصوصية هذا النوع من المؤسسات ومن ثم التعامل معه وفق متطلباته؛ ثانيا، سرعة حركية التقنين وانتاج النصوص لم تواكبها حتى الأن حركية مماثلة على مستوى الأجهزة التنفيذية. حيث أظهرت دراسة قام بها البنك الدولي على عينة تضم 562 مؤسسة (عامة وخاصة)، أن 37% من مسيري هذه المؤسسات قد انتظر أكثر من 05سنوات قصد الحصول على العقار، وحسب نفس الدراسة فإن مسيري المؤسسات في الجزائر يخصصون حوالي 90يوما في السنة للتكفل بالوثائق الادارية[22].
- **صعوبات ومشاكل جمركية:** يتصف تعامل مصالح الجمارك مع المستثمرين بالبطء والتعقيد مما يجعل الكثير من السلع المستوردة من الخارج حبيسة الموانئ والحاويات لمدة طويلة*، مما ينعكس سلبا على مردود المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وخاصة بالنسبة لتلك التي تحتاج إلى مواد

* – تستغرق مدة استكمال الاجراءات المتعلقة بحركة السلع المستوردة في الجزائر 27 يوم وفقا لإحصائيات 2014، علما أنه في المغرب وتونس مثلا لا تتجاوز المدة 16 و17 يوم على التوالي. أنظر:
Rapport Doing Business 2014, Economy Profile: Algeria, p: 12.

أولية مستوردة لا توجد بالسوق الداخلي[23]. كما أن الأعباء الضريبية التي تتحملها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يساعد بأي حال من الأحوال على العمل الانتاجي بل تؤدي الى تعدد وتنامي الأنشطة الموازية التي تصب في خانة التهرب الضريبي[24].

- **صعوبات التدفق الفوضوي للسلع المستوردة وعدم حماية المنتوج الوطني:** إذا كانت القاعدة المتعارف عليها تقضي بفرض قواعد وميكانيزمات الاقتصاد الحر نفسها على الجميع، وأمام ظاهرة الاستيراد الفوضوي والتي شملت كل شيء، فإن ذلك خلق مناخا يقف كواحد من محددات النمو أمام المؤسسة الجزائرية الصغيرة والمتوسطة الناشئة، وبصدد الاستيراد غير المنظم نذكر:[25] أولا، الإغراق المتمثل في استيراد سلع وبيعها محليا بأسعار أقل من سعر مثيلاتها المحلية؛ ثانيا، التذرع بالحرية الاقتصادية وشروط تحرير التجارة في اطار التهيؤ لاستيفاء شروط الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة مع أن هذه الأخيرة تكرس وتقبل مبدأ حماية المنتوج المحلي عن طريق الرسوم الجمركية وحدها تشجيعا وتأهيلا للصناعات الصغيرة والمتوسطة الناشئة أو التي يتهددها الاستيراد.

- **الصعوبات والمشاكل المرتبطة بالعقار:** يعاني أصحاب المشاريع الجديدة من مشكلات مرتبطة بالعقار المخصص لتوطين مؤسساتهم، فالحصول على عقد الملكية أو عقد الايجار يعد أساسيا في الحصول على التراخيص الأخرى المكملة، وإلى حد الساعة لم تتحرر سوق العقارات بشكل يحفز على الاستثمار، بحيث ما زالت رهينة للعديد من الهيئات التي تتزايد باستمرار مثل الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار والوكالات العقارية[26]، مما أدى إلى طول مدة منح الأراضي المخصصة للاستثمار، كما أدى إلى كثرة الطلبات غير الملباة والمتعلقة بالحصول على العقار[27]، والجدول الموالي يبين طول فترة الانتظار للحصول على عقار صناعي:

الجدول رقم (05): فترة الانتظار للحصول على عقار صناعي في الجزائر

نـوع العقـار	محلات ادارية	أراضي صناعية للعينة*	أراضي صناعية لمؤسسات صغيرة
المؤسسات الباحثة عن العقار	%19.6	%37.7	%42.1
عدد السنوات المنتظرة	3.6	4.9	4.7

المصدر: عبد الله بلوناس، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقدرة على المنافسة في ظل اقتصاد السوق بالإسقاط على الحالة الجزائرية**، مداخلة مقدمة الى الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 18/17 أفريل 2006، ص 129.

*- العينة تتكون من 562 مؤسسة عمومية وخاصة.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن 42.1%من المؤسسات الصغيرة الراغبة في الحصول على عقار صناعي تنتظر فترة لا تقل عن أربعة (04)سنوات وسبعة (07) أشهر للحصول عليه.

بالإضافة إلى ما سبق ذكره، فقد عرف العقار توزيعا غير مدروسا، إذ نجد الكثير من الأراضي المخصصة للأغراض الصناعية لا زالت بورا أو استغلت لنشاطات أخرى خارج القطاع الصناعي، بينما بقي الكثير من المستثمرين الحقيقيين أو الذين يريدون توسيع نشاطهم يعانون من مشكل العقار الصناعي، وفي هذا الاطار تشير الدراسات إلى أنه من بين 253 حصة في المنطقة الصناعية لولاية عنابة هناك 104 حصة لا زالت غير مستغلة (بورا)[28]، وقد يرجع سبب عدم استغلال بعض الحصص في المناطق الصناعية ليس لكون الأشخاص المستفيدين غير أكفاء للقيام بأنشطة صناعية، بل إلى الوضعية المزرية للمناطق الصناعية (رداءة الطرقات، نقص شبكات الكهرباء والغاز...)، حيث أن 20%من محيط المناطق الصناعية في وضعية سيئة في منطقة الوسط، فيما تتعدى النسبة 43.5%في الشرق و62.8% في الغرب، كما قد يرجع سبب عدم استغلال بعض الحصص في المناطق الصناعية إلى وضعيتها القانونية الغير مسواة، حيث كشفت دراسة قامت بها الوكالة الوطنية لتهيئة الاقليم سنة 2001 أنه من مجموع 4211 حصة سلمت لتطوير المناطق الصناعية توجد 3233حصة غير مسواة قانونيا، ويرجع ذلك الى تعدد الهيئات المكلفة بمنح القطع الأرضية في المناطق الصناعية، الأمر الذي يطرح اشكالية كبيرة للمستثمرين في تعاملهم مع البنوك، على اعتبار أن هذه الأخيرة تطلب عقود الملكية لمنح القروض[29].

صعوبات ومشاكل التمويل: من أهم وأخطر المشاكل والتحديات التي تواجه نشأة ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر نجد مشكلة التمويل، حيث يصنفها البنك الدولي في المرتبة الأولى من بين العشرة معوقات الأولى لتنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والشكلالموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (01): العشرة معوقات الأولى لتنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (بالمئة)

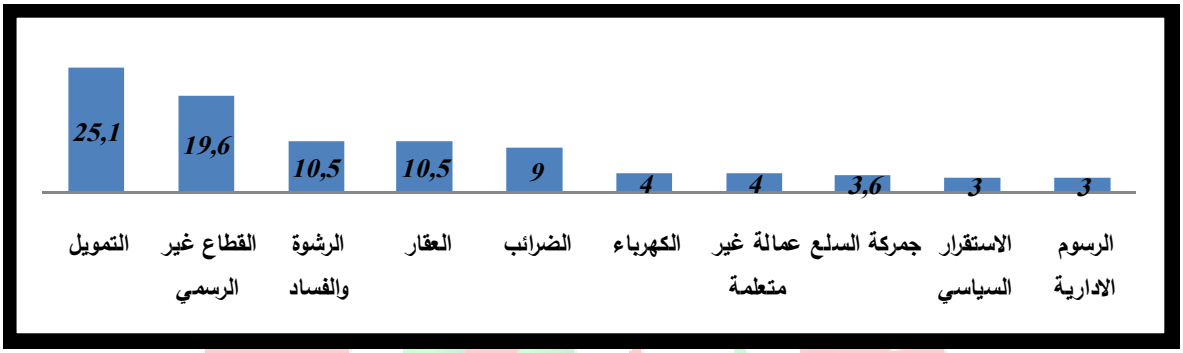

Source: International Finance Corporation & World Bank, **Business Environment Snapshot for Algeria**. Available at the following link:
http://rru.worldbank.org/besnapshots/BecpProfilePDF.aspx?economy=Algeria (Le 20/08/2014 à 09:12).

نلاحظ من خلال الشكل البياني مشكلة التمويل تعتبر من أبرز المشاكل التي تواجه نشأة ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، حيث تمثل نسبة 25.10% من اجمالي معوقات نشأة ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ فيلاحظ أن جل المشاريع الصغيرة تعاني من صعوبات كبيرة في حصول أصحابها على قروض طويلة الأجل للانطلاق في النشاط (من خلال مثلا عمليات البحوث والتطوير أو شراء الممتلكات والمعدات)، حيث تعتبر البنوك أن عملية إقراض المؤسسات الصغيرة في مراحل نشأتها الأولى محفوفة بالمخاطر، لذلك فإنها لا تظهر حماسا لتمويلها بسبب عدم تماثل المعلومات[30] وعدم توفر الأصول الكافية التي يمكن استخدامها كضمانة. وحتى إن توفر التمويل من البنوك (بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تجاوزت مرحلة الانطلاق)، فإن الفوائد التي يتحملها المستثمر تكون عالية، إضافة إلى صرامة الضمانات وتعقد إجراءاتها، حيث تشترط البنوك في الجزائر ضمانات على قروضها تتجاوز 150% من المبلغ المقترض[31]. كما قد تأخذ عوائق التمويل البنكي أشكال أخرى كفترة السداد وفترة الانتظار للحصول على القرض، وفيما يتعلق بهذه الأخيرة بينت دراسة للبنك الدولي شملت 600 مؤسسة في الجزائر أن مدة الحصول على قرض للاستثمار تقدر بـ 5.5 شهر للمؤسسات الكبيرة وحوالي سنة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة[32]. وقد أدت هذه المعوقات إلى انخفاض نسبة المؤسسات التي مولت استثماراتها عن طريق الاقتراض من البنوك، والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (02): النسبة المئوية للمؤسسات التي تستخدم التمويل المصرفي في تنفيذ استثماراتها

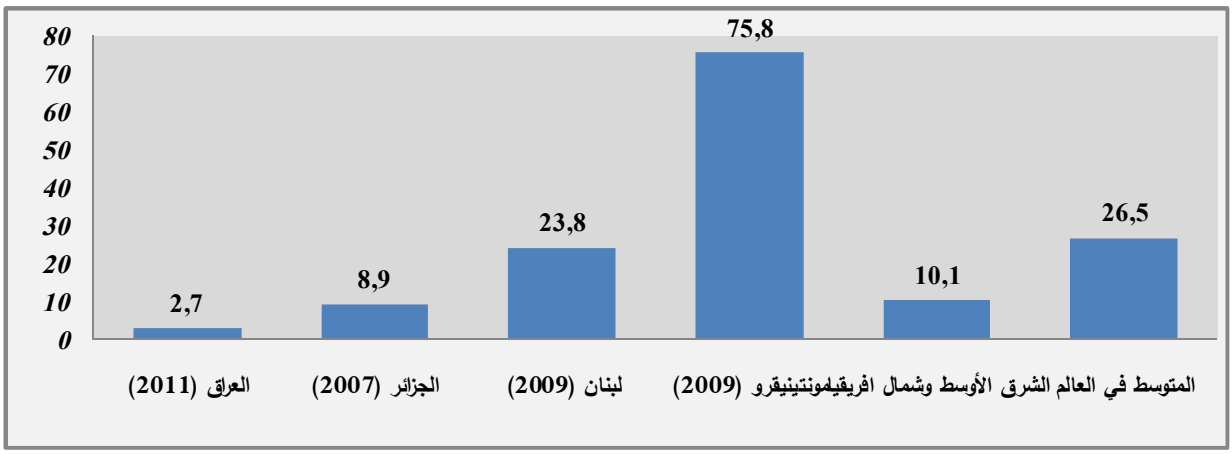

Source: International Finance Corporation & World Bank, **Business Environment Snapshot for Algeria**. Available at the following link:http://rru.worldbank.org/besnapshots/BecpProfilePDF.aspx?economy=Algeria (Le 23/08/2014 à 12:02).

نلاحظ من الشكل البياني أن نسبة المؤسسات التي تستخدم التمويل المصرفي في تنفيذ استثماراتها منخفضة جدا في الجزائر، حيث لم تتعدى 8.9%في سنة 2007، ويرجع ذلك إلى صعوبة الحصول على القروض المصرفية الطويلة الأجل لتمويل الاستثمار، حيث صنفت الجزائر في جوان 2014 من قبل البنك الدولي في المرتبة 130 من حيث فرص الحصول على القروض[33].

وفي الوقع إن إشكالية التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة القائمة لا تقتصر على الجزائر فقط وإنما هي اشكالية عامة في مختلف الدول الإفريقية؛ فمنذ أوائل تسعينيات القرن الماضي، زادت قروض البنوك للقطاع الخاص كحصة من الناتج المحلي الاجمالي في جميع المناطق ما عدا افريقيا، والجدولالموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (06): حجم القروض للقطاع الخاص كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاديات النامية والاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية للفترة 1990-2007.

المناطـــق	(1992-1990)	(1998-1996)	(2007-2004)
أمريكا الجنوبيـــة	17.9	26.6	21.2
أمريكا الوسطـــى	12.9	18.2	30.2
جنوب أسيـــا	14.0	21.8	28.4
شرق وجنـوب شرق أسيا	45.3	54.6	50.5
غربي أسيـــا	27.3	33.5	35.4
افريقيـــا	12.8	9.8	12.3
الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقاليـة	-	5.6	22.9

Source: United **n**ations **c**onference on **t**rade **a**nd **d**evelopment (UNCTAD), **Trade and development report 2008**, United nations, New York and Geneva, 2008, p: 103.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن القروض الائتمانية التي قدمت للقطاع الخاص بلغت أعلى مستوياتها في شرق وجنوب شرق أسيا، حيث بلغ حجم القروض الممنوحة للقطاع الخاص في هذه المنطقة 50.5% من الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 2004 و2007، أما الاقراض المصرفي للقطاع الخاص في افريقيا كلها فإنه يبقى محدود جدا، حيث لم يشكل سوى نسبة 12.3% من الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 2004-2007، بالرغم من أن البنوك تشكل 70% أو أكثر من اجمالي موجودات النظام المصرفي والمالي في البلدان الافريقية.

يستخلص مما سبق، أن التمويل يعتبر من أكبر المشاكل التي تعيق إنشاء، توسع وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ونظرا للدور الذي تلعبه هذه الأخيرة في تحقيق التنمية، قامت الجزائر بإنشاء هيئات متخصصة في ضمان تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والعمل على تطويرها (الهيئات) باستمرار، حتى تتاح لتلك المؤسسات فرصة البقاء والنمو، وبالتالي لعب الدور الاقتصادي والاجتماعي المنوط بها.

المحور الرابع: واقع هيئات ضمان التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

إن عدم توفر الضمانات يعد من العقبات الرئيسية التي تحول دون حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على القروض البنكية، فمن غير المحتمل أن تمنح البنوك قروضا لهذا المؤسسات عندما تكون الضمانات غير كافية، ولمواجهة ذلك القيد وترقية المحيط المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أنشأت السلطات العمومية مؤسستين لضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هما:

- **صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR)**:سنتعرف في هذا المطلب على نشأة ومهام صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة الى التعرف على طبيعة الضمان الذي يمنحه الصندوق وتكلفته، كما سنقوم بعرض حصيلة الضمانات المقدمة من طرف صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- **نشأة صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR)**: أنشيء صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 373/02 المؤرخ في 2002/11/11، وتم وضعه تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي[34]؛ تهدف إلى ضمان القروض الضرورية للاستثمارات التي تنجزها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[35].

- **مهام صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR)**: يتولى الصندوق المهام الأتية:[36] أولا، إقرار أهلية المشاريع للحصول على ضمانات القروض الضرورية لتحقيق الاستثمارات المتعلقة بالإنشاء، التوسع في نشاط المؤسسة الصغيرة، تحديد التجهيزات وأخذ المساهمات؛ ثانيا، تسيير الموارد الموضوعة تحت تصرفه، وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما؛ ثالثا، التكفل بمتابعة عمليات تحصيل المستحقات المتنازع عليها؛ رابعا، متابعة المخاطر الناجمة عن منح ضمان الصندوق؛ خامسا، تلقي، بصفة دورية، معلومات عن التزامات البنوك والمؤسسات المالية التي تمت تغطيتها بضمانه. وفي هذا الاطار، يمكنه أن يطلب أية وثيقة يراها ضرورية ويتخذ أي قرار يكون في مصلحة الصندوق؛ سادسا، ضمان الاستشارة والمساعدة التقنية لفائدة المؤسسات الص و م المستفيدة من ضمان الصندوق؛ سابعا، القيام بكل مشروع شراكة مع المؤسسات التي تنشط في إطار ترقية المؤسسات الص و م وتطويرها؛ ثامنا، ضمان متابعة الرامج التي تضمنها الهيئات الدولية لفائدة المؤسسات الص و م؛ تاسعا، ترقية الاتفاقيات المتخصصة التي تتكفل بالمخاطر بين المؤسسات الص و م والبنوك والمؤسسات الص و م؛ عاشرا، اتخاذ كل التدابير والتحريات المتعلقة بتقييم أنظمة الضمان الموضوعة.

- **طبيعة الضمان الممنوح**: إن الضمان الذي يمنحه صندوق ضمان القروض يساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل من أجل الانطلاق أو التوسع، ويغطي نسبة من الخسائر التي يتحملها البنك في حالة عدم تسديد القرض، وتتراوح نسبة الضمان بين 10% و80% من القرض البنكي، وتتحدد النسبة المتعلقة بكل ملف حسب تكلفة القرض، ودرجة المخاطرة، أما المدة القصوى للضمان فلا يجب أن تتعدى سبعة (07) سنوات بالنسبة لقروض الاستثمار الكلاسيكية و10 سنوات بالنسبة للقروض عن الايجار (Leasing)، بينما المبلغ الأدنى للضمان فقد حدد بـ 04 ملايين دينار، في حين حدد المبلغ الأقصى للضمان بـ 25 مليون دينار[37].

- **تكلفة الضمان الممنوح**: يأخذ الصندوق علاوة قدرها 0.5%من مبلغ القرض كتكلفة دراسة المشروع، وفي حالة عدم منح الضمان يرد هذا المبلغ إلى صاحبه، إضافة إلى علاوة التزام قدرها 1.5% من مبلغ القرض، وتسدد هذه العلاوة مرة واحدة عند منح الضمان[38].

يشترط صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أن تكون المؤسسة خاضعة لتعريف القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، واستثنى منها المؤسسات التي استفادة من دعم مالي من الدولة، المؤسسات المسعرة بالبورصة، مؤسسات التأمين، المؤسسات التي تنشط في مجال التجارة والمؤسسات التي تحدث تلوث كبير للبيئة، في مقابل ذلك خص بعض المؤسسات بالأفضلية كالمؤسسات التي تساهم في رفع الصادرات وتخفض البطالة[39].

- **حصيلة الضمانات المقدمة من طرف صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**: يمكن اجمال عدد الضمانات الممنوحة من طرف صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط منذ 2004 إلى غاية جوان 2013 في الجدولالموالي:

الجدول رقم (07): عدد الضمانات الممنوحة من طرف صندوق ضمان القروض للمؤسسات الص والم حسب قطاع النشاط

قطاع النشـاط	عدد المشاريع	%	مبلغ الضمان (دج)	%	عدد مناصب الشغل	%
الصناعــة	525	56	15.191.758.409	64	26178	65
البناء والأشغال العمومية	232	25	4.801.191.625	20	9751	24
الزراعة والصيد البحري	09	01	270.660.625	01	499	01
الخدمــات	164	18	3.374.348.802	14	3837	10
المجمــوع	930	100	23.637.959.461	100	40265	100

Source: Ministère de l'Industrie, de la Petite et Moyenne Entreprise et de la Promotion de l'Investissement, Bulletin d'information statistique de la pme, N^0 23, Nouvembre 2013.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن قطاع الصناعة قد استحوذ على عدد كبير من شهادات الضمان، حيث استفاد 525 مشروعا صناعيا من ضمانات الصندوق بقيمة إجمالية فاقت 15 مليار دج أي ما يعادل 64% من إجمالي قيمة الضمانات المقدمة من طرف الصندوق، وحل قطاع البناء والأشغال العمومية في المرتبة الثانية بـ 232 مشروعا أي ما يعادل 25% من إجمالي عدد المشاريع التي استفادة من الصندوق بقيمة إجمالية فاقت 04 مليار دج، ثم تلاه في المرتبة الثالثة قطاع الخدمات بـ 164 مشروعا، وأخيرا قطاع الفلاحة والصيد البحري بتسعة (09) مشاريع أي بنسبة 01% من إجمالي عدد المشاريع التي استفادة من صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ويرجع سبب زيادة عدد المشاريع المستفيدة من صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الصناعة إلى الأولويات التي وضعت في منح الضمانات والتي تتجه أساسا إلى المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة التي تخلق قيمة مضافة كبيرة وتلعب دورا كبيرا في توفير مناصب الشغل. كما نلاحظ من الجدول السابق أيضا أن الضمانات المقدمة من طرف صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء عند الانشاء أو التوسع قد ساهمت بشكل كبير في خلق مناصب شغل جديدة، حيث سمحت الضمانات المقدمة لقطاع الصناعة في خلق 26178 منصب عمل أي بنسبة 65% من إجمالي عدد مناصب الشغل المستحدثة في كل القطاعات، ثم يليه قطاع البناء والأشغال العمومية بإنشائه لأكثر من 9751 منصب شغل أي بنسبة 24% من مناصب الشغل المستحدثة، ثم قطاع الخدمات بقرابة 3837 منصب أي بنسبة 10%، وأخيرا قطاع الفلاحة والصيد البحري الذي لا يساهم بتوفير أكثر من 499 منصب شغل أي بنسبة 01% من إجمالي عدد مناصب الشغل المستحدثة في كل القطاعات، ويعود ذلك إلى قلة المشاريع المستفيدة من صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذا القطاع.

صندوق ضمان قروض الاستثمارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (CGCI):سنتعرف في هذا المطلب على نشأة ومهام صندوق ضمان قروض الاستثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (CGCI)، بالإضافة الى التعرف على طبيعة الضمان الذي يمنحه الصندوق وتكلفته، كما سنقوم بعرض حصيلة الضمانات المقدمة من طرف صندوق ضمان قروض الاستثمارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (CGCI).

- **نشأة صندوق ضمان قروض الاستثمارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (CGCI)**: أنشيء صندوق ضمان قروض الاستثمارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم الرئاسي رقم 134/04 المؤرخ في 2004/04/19، وهو شركة ذات أسهم تهدف إلى ضمان تسديد القروض البنكية التي تستفيد منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعنوان تمويل الاستثمارات المنتجة للسلع والخدمات، وتتعلق هذه القروض أساسا بإنشاء تجهيزات المؤسسة وتوسيعها وتجديدها[40]. وقد استثنى صندوق ضمان قروض الاستثمارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعض القطاعات من إمكانية استفادتها من الضمانات التي يقدمها، مثل قطاع الفلاحة، النشاطات التجارية والقروض الاستهلاكية[41].

- **طبيعة الضمان الممنوح وتكلفته:** إن الضمان الذي يمنحه صندوق ضمان قروض الاستثمارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يغطي نسبة من الخسارة التي يتحملها البنك في حالة عدم تسديد القرض، وقد حدد مستوى تغطية الخسارة بنسبة 80% عندما يتعلق الأمر بقروض

ممنوحة عند إنشاء مؤسسة صغيرة ومتوسطة ونسبة 60% في الحالات الأخرى[42]، أما المبلغ الأقصى للضمان فقد حدد بـ 50 مليون دينار جزائري[43].

ويتقاضى (CGCI) نظير تقديمه للضمان علاوة قدرها 0.5% من القرض المضمون المتبقي، يسددها المستثمر سنويا من المتبقي، ويتم تحصيلها من قبل البنك لفائدة الصندوق[44].

- **حصيلة الضمانات المقدمة من طرف صندوق ضمان قروض الاستثمارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (CGCI)**: على غرار صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR)، فإن صندوق ضمان قروض الاستثمارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدوره كان نشاطه ضعيفا جدا، حيث لم يقدم سوى 621 ضمانا منذ نشأته إلى غاية جوان 2013، والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (08): توزيع الضمانات الممنوحة من طرف صندوق ضمان قروض الاستثمارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (CGCI) حسب قطاع النشاط

قطاع النشاط	عدد الملفات	%	مبلغ الضمان (مليون دج)	%	عدد مناصب الشغل	%
الصناعة	212	34	11421	58	4014	42
البناء وأ. العمومية	194	31	4877	25	3536	37
النقل	143	23	1633	08	1087	11
الخدمات	41	07	802	04	476	05
الصحة	31	05	1037	05	443	05
المجموع	621	100	19770	100	9556	100

Source: Ministère de l'Industrie, de la Petite et Moyenne Entreprise et de la Promotion de l'Investissement, Bulletin d'information statistique de la pme, N0 23, Nouvembre 2013.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاهأن الضمانات المقدمة من طرف الصندوق عددها قليل جدا لم يصل بعد إلى المستوى المطلوب، ذلك أن منح الضمان لـ 621 مشروع صغير ومتوسط قليل مقارنة بعدد الملفات التي يتم رفضها من طرف البنوك بسبب عدم توفر الضمانات الكافية. كما نلاحظ من الجدول أيضا أن قطاعي الصناعة والبناء والأشغال العمومية يحتكران لوحدهما 65% من المشاريع الاستثمارية المستفيدة من صندوق ضمان قروض الاستثمارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا راجع بالأساس إلى الأهمية التي توليها الدولة إلى القطاعات الصناعية ذات القيمة المضافة الكبيرة. ويوضح لنا الجدول السابق أيضا أن الضمانات الممنوحة من طرف صندوق ضمان قروض الاستثمارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد ساهمت في خلق 9556 منصب شغل، حيث ساهمت الضمانات المقدمة لقطاع الصناعة في خلق 4014 منصب شغل أي بنسبة 42% من إجمالي عدد مناصب الشغل المستحدثة في كل القطاعات، ويحتل قطاع البناء والأشغال العمومية المرتبة الثانية وذلك بنسبة 37%، ومجموع مساهمتهما معا يعادل تقريبا ثلاث أرباع العمالة الموظفة في كل القطاعات.

الخاتمة:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، واستخلصت العديد من التوصيات التي يمكن أن تسهم في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما يدعم الاقتصاد الجزائري. وتستعرض الخاتمة فيما يلي أبرز النتائج والتوصيات.

1- أهم نتائج الدراسة:

يختلف تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من دولة لأخرى وفقا لاختلاف إمكانياتها وظروفها الاقتصاديةوالاجتماعية.

✓ تستند دول العالم المتقدم والنامي في تعريفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على حجم العمالة، وحجم رأس المال، وحجم المبيعات، وحجم أو قيمة الإنتاج، إلا أن معيار حجم العمالة يعتبر الأكثر استخداما.

- ✓ تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دورا هاما في التنمية الاقتصاديةوالاجتماعية. فهي تساهم في توليد القيمة المضافة، وزيادة الناتج المحلي الإجمالي، وخلق فرص عمل جديدة، وتنويع الهيكل الاقتصادي للدولة، ودعم الشركات الكبيرة.
- ✓ يواجه المستثمرين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر العديد من المشاكل والصعوبات التي تعترض نشأة وتطور هذا القطاع، منها ما يرتبط بالمناخ الاستثماري بصفة عامة، ومنها ما يتعلق بخصائص هذا النوع من المؤسسات بصفة خاصة.
- ✓ إذا نظرنا الى عدد الضمانات المقدمة منذ نشأة هيئات ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة(CGCI& FGAR)الى غاية جوان 2013، سوف نجده عدد قليل لم يصل بعد الى المستوى المطلوب، ذلك أن منح الضمان ل 930 مشروع صغير ومتوسط على مستوى FGAR و621 على مستوى CGCIقليل مقارنة بعدد الملفات المقدمة للحصول على الضمان،
- ✓ إن هيئات ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة(CGCI& FGAR)قد ساهمت في خلق 49821 منصب عمل جديد، وهو رقم مقبول مقارنة بعدد الضمانات المقدمة التي لم تتجاوز 1551 ضمانا في كلا الصندوقين،
- ✓ لقد استحوذ قطاع الصناعة على أغلب الضمانات المقدمة من طرف هيئات ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (CGCI& FGAR)ب 737 مشروع، في حين أن نصيب قطاع الفلاحة والصيد البحري لم يتجاوز تسعة (09) مشاريععلى مستوى FGAR، وهذا مؤشر يدل على أن صندوق ضمان القروض نادرا ما يمنح ضمانات للمشاريع التي تكون فيها درجة المخاطرة مرتفعة نسبيا،
- ✓ إن الضمانات المقدمة من طرف صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ نشأته الى غاية جوان 2012، تتركز معظمها في منطقة الوسط ب 367 مشروع، في حين أن عدد المشاريع التي تحصلت على الضمانات في منطقة الجنوب لم تتجاوز 29 مشروعا، وهذا راجع ربما الى النقص المسجل في فروع الصندوق على مستوى الوطن، حيث يوجد فرعان فقط، الأول في مدينة وهران والثاني في مدينة عنابة الذي فتح أبوابه في شهر جوان 2013،

2- التوصيات:

على ضوء النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة، يوصي الباحثان بما يلي:

- ✓ ضرورة تسهيل الإجراءات الإدارية وإزالة العراقيل البيروقراطية التي تواجه أصحاب الابتكارات أثناء إنشاء مشاريعهم الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ ضرورة تسهيل وتسريع الإجراءات الجمركية وإزالة الغموض في المعاملات الجمركية وتخفيض الرسوم الجمركية على واردات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المواد الخام والوسيطة.
- ✓ منح المزيد من التحفيزات والإعفاءات الضريبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف تشجيعها ومساعدها على النمو بما يوجد فرص عمل جديدة تساهم في حل مشكلة البطالة.
- ✓ ضرورة إنشاء مناطق صناعية جديدة تتوفر على جميع المرافق الضرورية من طرق مؤهلة ومياه وكهرباء حتى يتسنى لأصحاب الابتكارات إقامة صناعاتهم الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ ضرورة وجود تنسيق وتعاون مشترك بين هيئات الدعم والتمويل الحكومية للوقوف على أهم المشكلات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحاولة إيجاد الحلول المناسبة لها.
- ✓ ضرورة إنشاء بنوك معلومات وفتح مواقع إلكترونية متخصصة لتسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المعلومات الدقيقة والتعامل مع معطيات السوق واستكشاف فرص النمو والتوسع.

- ✓ توسيع نشاط هيئات ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (CGCI& FGAR)لما لها من أهمية في زيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتفعيل دورها في الاقتصاد الوطني.
- ✓ زيادة عدد الضمانات الممنوحة من طرف هيئات ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (CGCI& FGAR) حتى ننشأ ونوسع أكبر عدد ممكن من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخلق المزيد من مناصب العمل.
- ✓ إذا ما أردنا فعلا زيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخلق المزيد من مناصب العمل فلا بد من زيادة عدد الضمانات الممنوحة لقطاع الفلاحة باعتباره بديل لمرحلة ما بعد الريع.
- ✓ لا بد من فتح المزيد من الفروع خاصة في منطقة الجنوب حتى يتسنى للسكان المحليين من الاستفادة أكثر من الخدمات التي تقدمها هيئات ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (CGCI& FGAR).

الهوامش:

[1]– مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، **دليل المعرفة المصرفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، واشنطن، الو–م–أ، 2009، ص 11.

[2]– طيب لحيلح، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية أقطار المغرب العربي**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 18/17 أفريل 2006، ص 162.

[3]– المادة **04** من القانون رقم **18/01**مؤرخ في2001/12/12، **يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الجريدة الرسمية،العدد 77 الصادرة بتاريخ 2001/12/15، ص 05.

[4]– توفيق عبد الرحمن يوسف، **إدارة الأعمال التجارية الصغيرة**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص ص، 25– 26.

[5]– سمير علام، **إدارة المشروعات الصناعية الصغيرة**، مطبعة جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، القاهرة، مصر، 1993، ص 21.

[6]– توفيق عبد الرحيم يوسف، **مرجع سبق ذكره**، ص 26.

[7]– عبد الرحمن يسرى أحمد، **تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة ومشكلة تمويلها**، الدار الجامعية للنشر التوزيع، الإسكندرية، مصر، 1997، ص 17.

[8]- Maurice BAUDOUX et al, **L'accompagnement managérial et industriel de la Pme**, éditons l'harmattan, paris, France, 2000, p: 24.

[9]– فايز جمعة صالح النجار، عبد الستار محمد العلي، **الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص ص 68–67.

[10]- Paul- Arthin FORTIN, **Devenez entrepreneur**, éditions tranxontinental, Québec, canada, 2007, p : 72.

[11]– سعاد نائف برنوطي، **إدارة الأعمال الصغيرة– أبعاد للريادة**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2005، ص 79.

[12]– هيا جميل بشارات، **التمويل المصرفي الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص 37.

[13]– حسين رحيم، **ترقية شبكة دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مداخلة مقدمة الى الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، 9/8 أفريل، 2002، ص 52.

[14]– طاهر محسن منصور الغالبي، **إدارة واستراتيجية منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص 28.

[15]- Sophie BOUTILLIER, **L'artisanat et la dynamique de réseaux**, Edition l'harmattan, paris, France, 2011, p : 211-212.

[16]– عبد الحميد مصطفى أبوناعم، **إدارة المشروعات الصغيرة**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2002، ص 19.

[17]– أنظر: – فريد التجار، **الصناعات والمشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم، مدخل رواد الأعمال**، الدار الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 295. – عبد الله بلوناس، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقدرة على المنافسة في ظل اقتصاد السوق بالإسقاط على الحالة الجزائرية**، مداخلة مقدمة الى الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المص والم في الاقتصاديات العربية، جامعة الشلف،18/17 أفريل، 2006، ص127.

[18]– محمد هيكل، **مهارات إدارة المشروعات الصغيرة**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2003، ص 21.

[19]– الطيب داودي، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية، الواقع والمعوقات – حالة الجزائر**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 11، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011، ص 66.

[20]– أنظر: – فلاح حسن الحسني، **إدارة المشروعات الصغيرة، مدخل استراتيجي للمنافسة والتميز**، دار الشروق للنشر والتوزيع عمان، الأردن الطبعة الأولى، 2006، ص 27. – الطيب داودي، **مرجع سبق ذكره**، ص 66.

[21]– شريف غياط، محمد بوقموم، **التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد الأول، سوريا، 2008، ص 138.

[22]– عبد المجيد تيماوي، مصطفى بن نوي، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم المناخ الاستثماري– حالة الجزائر**، مداخلة مقدمة الى الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 18/17 أفريل 2006، ص 243.

[23]– فوزي فتات، عبد النور قمار عمراني، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كإختيار استراتيجي للتنمية الاقتصادية في الجزائر**، مداخلة مقدمة الى الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 18/17 أفريل 2006، ص 792.

[24]– سعدان شبايكي، **معوقات تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة العلوم الانسانية، العدد 11، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2007، ص 191.

[25]– نفس المرجع، ص 188.

[26]– صالح صالحي، **أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، العدد 03 (2004)، ص 40.

[27]– سعدان شبايكي، **مرجع سبق ذكره**، ص 189.

[28]– عثمان بوزيان، **مرجع سبق ذكره**، ص 774.

[29]– جمال بلخياط، **متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة**، مداخلة مقدمة الى الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 18/17 أفريل 2006، ص 792.

[30]– السعيد بريبش، **رأس المال المخاطر بديل مستحدث لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر– دراسة حالة شركة SOFINANCE**، مجلة الباحث، العدد رقم 05، 2007، ص 07.

[31]– محفوظ جبار، **المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها**، دراسة حالة المؤسسات المصغرة في ولاية سطيف خلال الفترة 1999–2001، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد رقم 05، 2004، ص 04.

[32]– عبد الله بلوناس، **مرجع سبق ذكره**، ص 129.

[33]- Rapport Doing Business 2014, Economy Profile: Algeria, p: 11.

[34]– المادتين 01 و02 من المرسوم التنفيذي رقم 373/02 المؤرخ في 2002/11/11، **يتضمن انشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد قانونه الأساسي**، الجريدة الرسمية، العدد 74 الصادرة بتاريخ 2002/11/13، ص 13.

[35]– المادة 03 من نفس المرسوم (373/02)، الجريدة الرسمية، العدد 74 الصادرة بتاريخ 2002/11/13، ص 13.

[36]– المادتين 05 و06 من نفس المرسوم (373/02)، الجريدة الرسمية، العدد 74 الصادرة بتاريخ 2002/11/13، ص ص 13–14.

[37]-www.fgar.dz (Le 07/10/2014 à 17:54).

[38]- **Idem**, même jour, même heure.

[39]- **Ibidem**, même jour, même heure.

[40]– المواد 01 و02 و04 من المرسوم الرئاسي رقم 134/04 المؤرخ في 2004/04/19، **يتضمن القانون الأساسي لصندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الجريدة الرسمية، العدد 27 الصادرة بتاريخ 2004/04/28، ص ص 30–31.

[41]– المادة 05 من نفس المرسوم (134/04)، الجريدة الرسمية، العدد 27 الصادرة بتاريخ 2004/04/28، ص 31.

[42]– المادة 13 من نفس المرسوم (134/04)، الجريدة الرسمية، العدد 27 الصادرة بتاريخ 2004/04/28، ص 31.

[43]– المادة 04 من نفس المرسوم (134/04)، الجريدة الرسمية، العدد 27 الصادرة بتاريخ 2004/04/28، ص 31.

[44]– المادة 04 من نفس المرسوم (134/04)، الجريدة الرسمية، العدد 27 الصادرة بتاريخ 2004/04/28، ص 31.